

## استقبل سفير روسيا الاتحادية لدى البلاد الغانم يهنئ نظيره في لوكسمبورغ بالعيد الوطني



الرئيس موزوق الغانم مع سفير روسيا الاتحادية

استقبل رئيس مجلس الأمة موزوق الغانم في مكتبه أمس سفير جمهورية روسيا الاتحادية لدى الكويت الكسي سولوماتين.

من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة موزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في لوكسمبورغ مارس دي بارتولوميو، وذلك بمناسبة العيد الوطني لدوقية لكسمبورغ الكبرى.

## الخريج: نرفض التهديدات الإيرانية لمملكة البحرين

لدول الخليج العربي والدول العربية ومد يد التعاون المشترك من أجل أمن واستقرار المنطقة.

وممتلكاتها من العبث والتدمير من مقبري الفتنة وبعادة العنف والقتل.

مؤكد على أن تهديدات قاسم سليمانى وغيره من القادة الإيرانيين تجاه البحرين مرفوضة ولا تعبر عن حسن النوايا والجوار وصدق العلاقات الثنائية بين إيران ودول الخليج.

وعبر الخريج عن أمهه وقلبه النابض من إيران أو غيرها، معتبراً أي تهديد لدولة خليجية تهديداً للأمن الخليجي والعربي.

وأكد الخريج أن ما قامت به البحرين حق سيادي لها وإجراء وطني لحفظ أمنها واستقرارها وحماية شعبها

رفض نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنينة الخريج التهديدات الإيرانية لمملكة البحرين والتي أطلقها بعض القادة العسكريين والمدنيين في إيران بعد اتخاذ البحرين الإجراءات المناسبة لحفظ الأمن والاستقرار في البحرين مجدداً رفضه أي اتهامات أو تهديد للبحرين عضو مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ويعجز في غير المواد الجزائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة.

ويجوز في غير المواد الجزائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة.



مبارك الخريج



محمد البراك

## البراك: يحرم من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالصحة وأمهات المؤمنين

قدم النائب محمد البراك اقتراحاً بقانون لتعديل على قانون 35 لسنة 1962 إضافة فقرة جديدة إلى المادة 2 من قانون رقم 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بإضافة: «كما يحرم من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالصحة وأمهات المؤمنين رضى الله عنهم أجمعين».

## مطيع: قانون منع الترشح للمسيئين لذات الإلهية والأميرية لن يطبق بأثر رجعي



د. أحمد مطيع

عليه مجلس الأمة في جلسة 2016/6/22 الخاص بالحرمان من حق الانتخاب لمن ارتكب جريمة تمس بالذات الإلهية والأنيب والذات الأميرية. اود ان اؤكد اني لم اتقدم بهذا الاقتراح بالقانون الا بعد ان تحققت تماما انه يتضمن نصا جزائيا لا يجوز عملا تطبيقه بأثر رجعي قبل تاريخ العمل به انما يطبق على من تصدر بحقهم هذه الاحكام بعد تاريخ نفاذه. عملا بالمادة 179 من الدستور: لا تسري احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبل هذا التاريخ.

وتابع: نحن لا نقصد انشأنا معيين بعينهم في هذا القانون، مشدداً على أن هذا القانون لن يطبق بأثر رجعي.

وزاد بقوله، بصفتي احد مقدمي الاقتراح الذي وافق

فيوالبه على السمع والطاعة إلا فيما حرم الله عز وجل؟

مؤكد أن القانون سيطبق من تاريخ إقراره ولا يتعلق بمن عليهم أحكام نهائية تخص هذه القضايا قبل إقرار هذا القانون وفقاً للمادة 179 من الدستور وأنا تأكدت من ذلك قبل التقدم بهذا المقترح وبالتالي تتخفي صفة الشخصانية التي اتهمنا بها البعض وأثاروا حولها اللغط بعد تقديم هذا الاقتراح، مضيفاً أنه ومجموعة من زملائه النواب قدموا مقترحاً جديداً بالتعديل على الاقتراح بقانون المقدم آنفاً بإضافة منع الترشح لمجلس الأمة لمن صدرت ضده أحكام نهائية بالظن في الصحة الكرام وأمهات المؤمنين رضوان الله تعالى عليهم.

وأكد النائب أنه وزملاءه النواب يعملون على صياغة

أوضح النائب د. أحمد مطيع العازمي أن الاقتراح بقانون الذي تقدم به ومجموعة من زملائه النواب إلى رئاسة المجلس وينص على إضافة فقرة للمادة 2 من القانون رقم 35 لسنة 1962 بشأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة هو اقتراح مهم ويعيد كل البعد عن الشخصانية كما يظن ويتوهم البعض.

وقال مطيع: إن هذا الاقتراح بقانون يعد إضافة مهمة لقانون الانتخاب فكيف لمن تسول له نفسه الإساءة وعدم توفيق لله - عز وجل - أو لمقام الأنيب والأخلاق الراشدين أو يخرج على ولاية الأمور ويسب ويعتدي فيعيب في الذات الأميرية.

كيف يصح أن يمثل الشعب الكويتي في مجلس الأمة أو يدخل تحت راية أمير البلاد

## 5 نواب: يحرم من الانتخاب كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بزواج النبي ﷺ والخلفاء الراشدين



د. عبدالرحمن الجبران



د. عبدالله الطريجي



علي الخميس



محمد طنا

كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بزواج النبي ﷺ والخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم أجمعين.

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة 2 من قانون رقم 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة نصها كالآتي: كما يحرم من الانتخاب

أحمد مطيع ومحمد طنا وعلي الخميس ود. عبدالرحمن الجبران ود. عبدالله الطريجي تعديلاً على القانون 35 لسنة 1962

أحمد مطيع ومحمد طنا وعلي الخميس ود. عبدالرحمن الجبران ود. عبدالله الطريجي تعديلاً على القانون 35 لسنة 1962

## عقد مؤتمراً صحافياً في ديوانه مساء أمس الأول

# الكندري: المجلس الحالي قلّص فترة انتظار السكن للمواطن من 15 إلى 5 سنوات

مدينة صباح الأحمد، ومن المقرر توزيعها بمعدل 12 ألف وحدة سكنية سنوياً.

وختم الكندري بأن المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من الإنجازات الملموسة التي تهم المواطنين، فبالرغم من كل التراكمات السلبية للمجالس الحكومية السابقة، إلا أن خارطة الطريق التي تسير عليها السلطة التشريعية اليوم هي واضحة المعالم وإيجابية، حيث نرى اليوم إنجازات واضحة على أرض الواقع يراها ويتلمسها المواطنون، وهذا بفضل ثمرة التعاون بين السلطتين التي يجنيها المجلس الحالي. كما أنه سيكون هناك تنسيق دائم ومستمر بين اللجنة الإسكانية البرلمانية بشكل خاص ومجلس جابر الأحمد الإسكانية لإعمال في المؤسسة وعلى رأسهم الوزير ياسر آل، وذلك لضمان تحقيق تطلعات المواطنين في إيجاد السكن المناسب والملائم.

وأضاف أن من الإنجازات منح الحاصل على قرض للبناء مواد بناء مدعومة تشمل جميع المستلزمات التي يحتاجها البناء بقيمة لا تتجاوز 30 ألف دينار كويتي.

كما أن المجلس الحالي حقق الكويت كافة من خلال:

– توزيع 12 ألف وحدة سكنية عام 2014.

– توزيع 12 ألف وحدة سكنية عام 2015.

– سيرتفع العدد إلى 15 ألف وحدة سكنية العام المقبل.

– من المقرر أن يتم توزيع 80 ألف وحدة سكنية خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

– الخطة تستشمل 3 مشاريع كبرى أبرزها مشروع المطلاع الذي يحتوي على 30400 وحدة.

– 25 ألف وحدة في مشروع جنوب مدينة سعد العبد لله.

– 25 ألف وحدة أخرى في جنوب

وتوفير الأراضي اللازمة، بالإضافة إلى توفير بدائل سكنية جديدة بأنماط جديدة ومتطورة تتواءم مع المتغيرات العالمية في أصول البناء وتنفيذ المشاريع الإسكانية الكبرى.

وأوضح الكندري أهم الإنجازات الإسكانية في المجلس الحالي من خلال قانون من باع بيته وهذه المشكلة التي كانت تعاني منها 800 أسرة منذ سنوات طويلة.. ستحل خلال 3 سنوات، حيث لم يستطع أي مجلس معالجتها والغاء الرقابة المسبقة عن المشاريع الإسكانية لم تكن بدعة إنما كانت موجودة في فترات سابقة عام 1976 حتى 1998 ومن 2005 حتى 2010 وبسبب هذه القوانين تمت عرقلة التوزيعات الإسكانية، مشيراً إلى أن هذا لا يعني أن هناك حقاً للرقابة اللاحقة من قبل ديوان المحاسبة والجهات الرقابية، ولكن كان الهدف لتقليل الدورة المستندية.

وأشار إلى أن جميعنا يعلم أن قطاع الرعاية السكنية يواجه العديد من التحديات، لذلك حرصنا على أن تدخل هذه التحديات في خطط التنمية ومنها عدم كفاية المعروض من الوحدات السكنية، مما أدى إلى تفاقم طلبات المواطنين المتراكمة للرعاية السكنية وارتفاع مستويات الأسعار والإيجارات السائدة وطول فترة الانتظار لمستحقي الرعاية يؤدي إلى زيادة تكلفة توفير الرعاية السكنية للمواطنين إذا أخذنا في الاعتبار بدل الإيجار والمصروفات.

وتكشف أن أهم السياسات التي تم الاتفاق مع الحكومة عبر اللجنة الإسكانية ونشر بها المواطنين هي وضع استراتيجية للتنمية العمرانية تتضمن سياسات إسكانية متكاملة، والربط بين المخطط الهيكلي وخطط التنمية والإسراع في تعديل المخطط الهيكلي للدولة ليتوافق مع الخطة الإنمائية

قبل كل شيء تحديد الخلل في بعض الجوانب ومعرفة كمية المسؤوليات الملقاة على السلطنتين التشريعية والتنفيذية، ونحن عندما اخترنا أن نتصدى للمشكلة الإسكانية ونترأس اللجنة الإسكانية كنا نعرف أن هذه المشكلة لا يمكن لها أن تكون لجنة عادية أو استراحة نائب، بل بالعكس كنا نريد أن نتصدى للمشكلة الأم التي اتفق عليها كل سكان الكويت في الاستبيان الذي أجراه مجلس الأمة في بداية أول دور انعقاد له.

وأوضح الكندري أن إنجازات المجلس الحالي تبرهن عبر الاتفاق مع الحكومة على أن يكون برنامج الإسراع في توفير الرعاية السكنية للمواطنين هو أحد أهم الركائز الأساسية في رؤية الكويت 2020 – 2035 ومن ثم يجب تضمينها في خطط التنمية كافة ومنها ما تم الموافقة عليها في الأسبوع الماضي وهي خطة التنمية السنوية 2017 – 2018.

الفترة من 2015 حتى 2020 بواقع مليار و11 مليون و498 ألف دينار والتدبيرات للأسلاك مدينة جابر الأحمد ومشروع غرب عبدالله المبارك لعدد 5201 قسيمة وجنوب صباح الأحمد وجنوب سعد العبدالله وجنوب المطلاع، مشيراً إلى أن هذه المشاريع توفر ما يقارب 80 ألف وحدة سكنية في الفترات المقبلة مما يعني أن الهدف الذي نصبو إليه هو تحقيق الاستقرار الأسري وتقليل العبء على كاهل المواطن. واستندرك: «المجالس السابقة عطلت من سرعة التوزيعات الإسكانية عبر إقرار قوانين لم تنفذ لمدة 3 سنوات ومنها حق تأسيس الشركات المساهمة والتي لم تقدم لها أي شركة منذ تعديل القانون مما زاد من تكديس الطلبات الإسكانية لتصل إلى ما يقارب 108 آلاف طلب إسكاني.

وأعلن الكندري: عندما نتحدث عن مشكلة الإسكان يجب



فيصل الكندري

توزيع 12 ألف وحدة سكنية عام 2014

وسيرتفع العدد إلى 15 ألف وحدة العام المقبل

وأعلن الكندري عن أن التكلفة الإجمالية لـ 5 مشاريع خلال

رئيسه السيد أكد النائب فيصل الكندري أن إقرار مجلس الأمة تعديلات على قانون 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية في مادته الـ 6 بأن تأسيس أو مشاركة مؤسسة الرعاية في شركات باعراؤها أو تساع في تحقيقها أو تساع في رأس المال هو إنجاز جديد يسجل للمجلس لتحقيق هدفه في وضع كل الحلول اللازمة للإسراع في حل القضية الإسكانية.

وقال الكندري في المؤتمر الصحافي الذي عقده أمس الأول في ديوانه في منطقة فهد الأحمد تحت عنوان «إنجازات وحلول القضية الإسكانية» أن المجلس الحالي قام بدور في الإسراع في حل القضية الإسكانية، موضحاً أن الهدف هو تقليل دور انتظار السكن من 15 سنة للمواطن إلى 5 سنوات.

وأعلن الكندري عن أن التكلفة الإجمالية لـ 5 مشاريع خلال

## عبدالله يطالب وزير الإسكان بنتائج فحص تربة مدينة جابر الأحمد السكنية

والملاحظات على البيوت التي تسلمها أصحابها؟

9 - ما صحة إعطاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية قروض ترميم لأصحاب بيوت مدينة جابر الأحمد الإسكانية لإعمال الترميم والإصلاح، وتحمل المواطنين أصحاب تلك البيوت أقساط قروض الترميم مع تحميلهم قيمة التسديد الشهري للبيوت؟ إذا كانت الإجابة بنعم فعمل هذا إجراء قانوني ومتبع وتم بموافقة الجهات الحكومية أصحاب الشأن؟ إذا كانت الإجابة بنعم - يرجى تزويدي بموافقات الجهات الحكومية الموافقة على هذا الإجراء مع تبرير صحة هذا الإجراء من الناحية القانونية.

مع توضيح سبب عدم قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بإجراء الترميم على حساب المؤسسة أو على حساب المقاول الرئيسي المسؤول عن أعمال كونه المكلف فرضياً بأعمال الصيانة بعد انتهاء المشروع وتسليمه النهائي.

تكليف المقاول بتعديل وتصليح المخالفات والملاحظات فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة عليها، أما في حال ترك الأمر لإجراء أعمال التصليح للمواطن صاحب البيت، فهل تم إجراء هذه الإصلاحات على حساب المؤسسة العامة للرعاية السكنية؟ يرجى بيان هذا الأمر مع الشرح والتسبب - أن وجد.

8- إذا كانت هناك فعلاً مخالفات وأخطاء في أعمال الإنشاء والبناء لمشروع مدينة جابر الأحمد الإسكانية تبينت بعد التسليم النهائي، فهل تمت مساهلة فريق العمل أو اللجنة المكلفة بالإشراف على المقاول الرئيسي؟ إذا وجدت فعلاً ولم تتم مساهلة المسؤولين عن التسليم النهائي، فما الأسباب المنعلة للمساهلة القانونية؟ ومن يتحمل تكاليف الإصلاح والصيانة في هذه الحالة؟ وما الخطة التي أنتهجتها المؤسسة العامة للرعاية الإسكانية لمعالجة أخطاء البناء وإصلاح العيوب

النهائي، مع القرارات الصادرة من المؤسسة بهذا الخصوص، وبيان المسببات الوظيفية لفريق العمل أو اللجنة المكلفة بالإشراف والمراقبة على مشروع إنشاء وبناء وصيانة مشروع مدينة جابر الأحمد الإسكانية ومؤهلاتهم العلمية وخبرتهم العملية وتاريخ تعيينهم بالمؤسسة والمخصصات المالية التي صرفت للفريق أو اللجنة المكلفة بالإشراف والمراقبة.

5- تزويدي بشكاوى المواطنين أصحاب القسائم التي وزعت في مدينة جابر الأحمد الإسكانية، سواء التي قدمت لوزارة الدولة لشؤون الإسكان أو للمؤسسة العامة للرعاية السكنية والردود عليها، أو الرأي الهندسي بشأن كل شكوى على حدة.

6- هناك مجموعة من المواطنين الذين وزعت لهم قسائم بمدينة جابر الأحمد الإسكانية، قاموا بالصرف المادي من حساباتهم الشخصية على أعمال إنشائية للبيوت التي وزعت عليهم

المكتب الهندسي الذي قام بعمل المخططات الهندسية للبناء بمدينة جابر الأحمد الإسكانية، ونسخة من وثيقة مناقصة مكتب الإشراف الهندسي، ونسخة من وثائق مناقصة أعمال الإنشاء والبناء والصيانة للمقاول الرئيسي والعقد المبرم معه لبناء البيوت السكنية بمدينة جابر الأحمد الإسكانية، مع أرقام نسخ من جميع الموافقات من وزارة المالية ولجنة المناقصات المركزية وإدارة الفتوى والتشريع ومستندات الترسية وموافقة ديوان المحاسبة ولجنة البيوت الاستشارية، وإرفاق جميع الموافقات على المقاولين من الباطن العاملين بالمشروع، ومستندات التسليم الابتدائي ومستندات التسليم النهائي.

4 - نسخة من تشكيل اللجنة أو فريق العمل المكلف من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية للإشراف والمراقبة على أعمال المشروع وعلى الاستلام الابتدائي والاستلام

داخل السكن تبين عند التسليم عدم وجود مخزن، بالإضافة إلى كل ذلك فإن التمددات للأسلاك الكهربائية غير مكتملة وتبين أنه على أصحاب البيوت أن يقوموا بشرائها على حسابهم الخاص، وطالب عبدالله بتزويده بالآتي:

1 - بنتائج فحص التربة لمدينة جابر الأحمد الإسكانية، وتوضيح ما إذا كانت النتائج ترقى إلى كون المنطقة صالحة للسكن.

2 - برأي وزارة الدولة لشؤون الإسكان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، هل تعد حتى تاريخ ورود هذا السؤال أو حلول البيوت في مدينة جابر الأحمد الإسكانية صالحة للسكني من قبل من وزعت عليهم هذه البيوت رغم تسليمها لهم؟ وإذا توافقهم بالتسليم؟ إذا كانت الإجابة بالنفي - فمتى يتم اعتمادها كبيوت صالحة للسكن؟

3 - نسخة من العقد المبرم مع

وجهه النائب د. خليل عبدالله سؤالا إلى وزير أبل قال في مقدمته: إن أغلب أصحاب القسائم التي وزعت بمدينة جابر الأحمد الإسكانية يعانون من سوء الخدمات العامة والتصميم النهائي نظراً لأن الاعمال الإنشائية للبيوت التي وزعتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية في المشروع لم تكن بالمستوى المطلوب، رغم أن (السكنية) قامت بأخذ توقيعات أصحاب القسائم على إقرار بتسليم البيت بحالة جيدة قبل تسليم المفاتيح لأصحابها. حيث تبين أن التصميم العمراني للبيوت سيئ من ناحية حجم الغرف ومساحة البيت وكثرة الأعمدة وسوء التشطيب من ناحية الصبغ والتشطيبات الصحية والصرف الصحي والخيرير في بعض الأسقف البيوت وسوء أعمال النجارة للابواب، هذا عدا أن المخططات التي كان يوجد بها مخزن في



د. خليل عبدالله

من سيعوض المواطنين عن قيمة الخسائر المادية جراء إصلاح منازلهم؟

من سيعوض المواطنين عن قيمة الخسائر المادية جراء إصلاح منازلهم؟

من سيعوض المواطنين عن قيمة الخسائر المادية جراء إصلاح منازلهم؟

من سيعوض المواطنين عن قيمة الخسائر المادية جراء إصلاح منازلهم؟